تحولات الدبلوماسية البيئية في العراق بعد ٢٠٠٣: استراتيجيات ومبادرات

Transformations of environmental diplomacy in Iraq after 2003: strategies and initiatives

أ.د. احمد علي محمد
كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار
dr.ahmedpolitics@uoanbar.edu.iq

الباحثة: هبه نظام الدين حسين مطلب الطائي
كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار
heb2112002@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٥/١٠ **تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/٧/١٨**

المستخلص:

في الربع الأخير من القرن العشرين، أصبحت حماية البيئة قضية محورية، مما شكل تحدياً للقوانين التي تطورت لمواجهة التلوث البيئي، إذ بدأت تشريعات حماية البيئة بمؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم عام ١٩٧٢، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النشاط البيئي للدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣ نظراً لتأثر العراق بالتحديات البيئية العالمية، تطرح الدراسة تساؤلاً حول كفاءة الدبلوماسية العراقية، تناقش الدراسة التحديات البيئية التي تواجه العراق وتأثيرها على الأمن الوطني، تُبرز الدراسة أن العراق حقق إنجازات بيئية بعد ٢٠٠٣، رغم الفجوة بين المطلوب والمتحقق، وتشدد على أهمية التعاون الدولي والاتفاقيات البيئية لتعزيز الأمن الوطني والمائي والغذائي للعراق.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية البيئة، الأمن الوطني، المياه، الدبلوماسية العراقية.

Abstract:

In the last quarter of the twentieth century, environmental protection became a pivotal issue, which posed a challenge to the laws that developed to confront environmental pollution. Environmental protection legislation began at the United Nations conference in Stockholm in 1972. This study aims to analyze the environmental activity of Iraqi diplomacy after 2003, given the impact on Iraq. With global environmental challenges, the study raises a question about the efficiency of Iraqi diplomacy. The study discusses the environmental challenges facing Iraq and their impact on national security. The study highlights that Iraq achieved environmental achievements after 2003, despite the gap between what was desired and what was achieved, and stresses the importance of international cooperation and environmental agreements to enhance national security. Water and food for Iraq.

Keywords: Environmental diplomacy, National Security, water, Iraqi diplomacy.

المقدمة

تعد الدبلوماسية أحد عناصر السياسة الخارجية الأساسية، إذ تلعب دوراً محورياً في التفاعلات الدولية والإقليمية من خلال تشابك المصالح المشتركة بين الدول ومع تطور العلاقات الدولية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، ازدادت أهمية الدبلوماسية في تحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز التعاون الدولي، تتأثر السياسة الخارجية للدول بالتغيرات المستمرة في الأهداف والوسائل والمعايير، مما يجعل الدبلوماسية أداة فعالة للتكيف مع هذه التغيرات وتنفيذ السياسات الخارجية بفاعلية.

وفي هذا السياق برزت الدبلوماسية البيئية كأحد المحاور الرئيسة لمعالجة القضايا البيئية العالمية وتعد الدبلوماسية البيئية انعكاساً لقدرة الدول على التعاون والتنسيق لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، فهي تسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز الالتزام بالاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، وتسعى الدبلوماسية البيئية العراقية إلى تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمعالجة هذه القضايا من خلال المشاركة في المؤتمرات والاتفاقيات البيئية الدولية، وتسعى إلى تعزيز الوعي البيئي وتشجيع المبادرات المحلية والإقليمية التي تهدف إلى الحد من التأثيرات البيئية السلبية.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية البيئية: المفهوم والأبعاد.

تطور مفهوم الدبلوماسية ليشمل الأبعاد البيئية مع تطور الدولة القومية، حيث انتقلت من التركيز على المصالح القومية والسيادة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية العالمية، ومن هذا المنطلق ينقسم هذا المبحث على مطلبين يتناول المطلب الأول، **مفهوم الدبلوماسية البيئية**، أما المطلب الثاني، **البعد التطبيقي للدبلوماسية البيئية**.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البيئية.

أولاً: الدبلوماسية لغةً: "يعود إشتقاقها اللغوي إلى كلمة (دبلوم) والتي تعني في الأصل قراراً مطوياً صادر عن الملك ويسلم من خلال الدبلوماسيين[١]، **الدبلوماسية اصطلاحاً:** عرفها (أرنست بتريك– Ernest Patrice) بأنها "الدبلوماسية في جوهرها تشير إلى الاتصال بين البلدان والمنظمات"[٢]، ويعود استخدام كلمة الدبلوماسية في إدارة وتوجيه العلاقات الدولية إلى القرن السابع عشر بعد توقيع معاهدة ويستفاليا سنة 1648م[٣]،

ومع ظهور الدبلوماسية المعاصرة ظهرت أنواع متعددة من الدبلوماسيات لم تكن مطروحة في المشهد الدبلوماسي حتى مطلع القرن الواحد والعشرين وأهم تلك الأنواع: الدبلوماسية العامة، القسرية، الدينية، العسكرية الرياضية، الرقمية، الهادئة والسرية، دبلوماسية الأزمة، دبلوماسية المؤتمر، دبلوماسية المدينة، دبلوماسية المواطن، دبلوماسية المشاهير، دبلوماسية الأعمال العسكرية، دبلوماسية السكان الأصليين، الدبلوماسية البيئية [٤].

الدبلوماسية البيئية (Environmental Diplomacy) هي ركن أساس في المحافظة على البيئة، وتنقسم على فئتين أساسيتين: الاتفاقيات التي تنظم استخدام الموارد الطبيعية، والاتفاقيات التي تسعى إلى الحد من التلوث، ويوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) الأساس القانوني للتعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالمحافظة على البيئة[٥].

وأن من أبرز الأزمات البيئية العالمية والتي تعاني منها البشرية في القرن الحادي والعشرين هي أزمة المناخ والتي تتمثل بالتغير المناخي، والذي يتضمن التغير في درجات الحرارة، ومنسوب مياه البحر، ومعدلات سقوط الأمطار، وتعود أسباب هذه التغييرات إلى ارتفاع ثاني أوكسيد الكاربون نتيجة استخدام الوقود الأحفوري، وتجريف وإزالة الغابات[٦]، وتسمى بالغازات الدفيئة والتي من شأنها رفع درجة حرارة الأرض على الصعيد العالمي بنسبة (0.8) مئوية[٧]، وتم طرح مخاطر التغيرات المناخية (Climate Change) في (تقرير المخاطر العالمية) عام 2017 إذ عّد أن أكبر خطر يواجه العالم هو أسلحة الدمار الشامل ويأتي من بعده التغير المناخي [٨]، وسبب ذلك يعود إلى انبعاث غازات مثل بخار الماء وثاني أوكسيد الكاربون والميثان وأكسيد النيتروز والأوزون أو غازات ناتجة عن تفاعلات كيميائية مثل الكلوروفلوركربون (CFCI) جميع هذه الغازات تعمل على رفع درجة حرارة الأرض.

ثانياً: مفهوم النظرية الخضراء: ويُعد التفكير السياسي الأخضر أن المجتمع الصناعي هو المسؤول الأول عن تدهور البيئة بسبب النزعة الصناعية، مما أدى إلى تدمير الغابات وإطلاق الملوثات التي تسبب الاحتباس الحراري، ويؤكد الفكر الأخضر على ضرورة إلغاء التفاوت الاجتماعي ومنع استغلال الموارد بشكل مفرط، رافضاً التنمية غير المتوازنة التي توسع الفقر والجوع عالمياً [٩]، لذا سعى حقل العلاقات الدولية إلى اخراج الاهتمام البيئي من كونه مجرد فكر إلى نظرية يمكن الأخذ بها على مستوى التطبيق العملي.

ومرت النظرية الخضراء بعدة موجات بعدّها نظرية تكوينية نقدية جاءت لنقد الواقع وإعادة تشكيله إذ جاءت الموجة الأولى سنة 1984 لربط السياسة بالبيئة كأيديولوجيا ومعرفة مدى تأثيرهما (إيكولوجيا سياسية)، أما الموجة الثانية سنة 1996 فأنها ركزت على المدارس الفكرية ومفاهيم الفكر السياسي الأخضر مثل الديمقراطية، والعدالة، والدولة، والمواطنة، أما الموجة الثالثة والتي برزت سنة2003 فقد أهتمت بالسياسة الخضراء والاستدامة[١٠]، وبحسب أراء المفكرين تعرف النظرية الخضراء بأنها: "نظرية تتناول الأزمة البيئية وتستند إلى أجندة عالمية تشكك في الطابع العام للسياسة العالمية و تقدم هذه النظرية طروحات حول الحرب والسلام، وكذلك التنمية والعواقب السلبية لعدم الاستدامة وتتمحور هذه الطروحات حول تحقيق أهداف النظرية الخضراء بشكل شامل ومستدام"[١١]، وقد بدأت الدبلوماسية البيئية أو الخضراء بالظهور على نطاق واسع في القرن الحادي والعشرين، لكن جذورها تعود إلى الاتفاقيات البيئية والمناخية التي بدأت الأمم المتحدة في رعايتها منذ السبعينيات، إذ بدأ الاهتمام بالقضايا البيئية يتطور بشكل كبير بعد (مؤتمر ستوكهولم) عام 1972، الذي كان أول محاولة جادة للتعامل مع التحديات

البيئية العالمية كما أسهمت (قمة ريو دي جانيرو) عام 1992 وتقرير برونتلاند عام 1987 في تعزيز هذا الاهتمام، تلك المؤتمرات ساعدت في وضع إطار مؤسسي دائم للدبلوماسية الخضراء على المستوى الدولي وتتوافق الدبلوماسية الخضراء مع اتفاقية باريس للمناخ عبر تقليل انبعاثات الكربون ودعم التنمية المستدامة في أوروبا، وتوفير الدعم المالي للانتقال الكامل من الوقود الأحفوري الى مصادر الطاقة المتجددة[١٢]، ومن الجدير بالذكر أن تطبيق الدبلوماسية الخضراء يعتمد على الدبلوماسيين البيئيين، الذين يتميزون بتدريب متقدم قبل المفاوضات ويتمتعون بخبرة في المجال البيئي كما ويجب التركيز على الاهتمام بالمصالح العالمية بدلاً من المصالح الوطنية، ومع ذلك لا يزال التدريب المتخصص لهؤلاء الدبلوماسيين يتطلب المزيد من التركيز والاهتمام[١٣] .

المطلب الثاني: البعد التطبيقي للدبلوماسية البيئية.

بعد أن برزت أهمية الدبلوماسية البيئية (الخضراء) كأداة حيوية في التعامل مع هذه القضايا البيئية العالمية بالاعتماد على مجموعة من الأنشطة والمفاوضات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، أصبح من الضروري الانتقال من البعد النظري إلى البعد العملي التطبيقي إذ يتم من خلال السياسات والاتفاقيات الدولية.

أولاً: أهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية البيئية.

١. **مؤتمر ستوكهولم (1972):** وانعقدت قمة الأرض الأولى (المؤتمر البيئي العالمي الأول) بستوكهولم عاصمة السويد بتاريخ 16/5 يونيو 1972، وحضر مندوبون من (114) دولة، وممثلون من حوالي (500) منظمة غير حكومية[١٤]، ويتألف إعلان إستوكهولم من ديباجة قوامها سبعة إعلانات استهلالية (26) مبدأ[١٥].

أن أهم يميز مؤتمر إستوكهولم إنه أعد خطة عمل تضمين برنامج للتقييم البيئي العالمي واتخاذ التدابير الدولية لدعم أنشطة التقسيم والإدارة على المستويين المحلي والدولي [١٦]، أما أهم التوصيات التي قدمها مؤتمر إستوكهولم هو إنشاء وكالة جديدة للأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والذي يحتفظ بستة مكاتب إقليمية في مختلف أجزاء العالم للتركيز على القضايا البيئية[١٧]، هذا المؤتمر يعد الأول في صرح الجهد الدولي للبيئة إذ زاد في أعقابه الوعي العالمي بالقضايا البيئية وزاد تركيز الحراك البيئي الدولي لتجاوز القضايا العابرة للحدود لذا عرف باسم (مؤتمر التنمية البشرية).

٢. **مؤتمر ريودي جانيرو (1992):** يرى كثير من الباحثين إنه لولا مؤتمر إستوكهولم (١٩٧٢)، ومؤتمر ري دي جانيرو (١٩٩٢) ما كتب للحركة البيئية النجاح، فبعد تقرير لجنة بروندتلاند (مستقبلنا المشترك) 1987 الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة في (44/2281) سنه 1989 بداية التوجه الدولي نمو مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في البرازيل سنة 1992 والذي صدر عنه إعلان قمة الأرض (إعلان ريو)[١٨]، ويتألف إعلان ريو من ديباجه و(27) مبدأ شارك فيه(1885) دولة برعاية الأمم المتحدة بالإضافة إلى منظمات دولية وإقليمية ومحلية مهتمة بالبيئة [١٩]، و جاء إعلان ريو ليطرح مفهوم التنمية

المستدامة مؤكداً على ذلك في المبدأ (٤) من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة وحماية البيئية جزءاً لا ينفصل عن عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر اليها بمعزل عنه[٢٠]،أسفر المؤتمر عن عدد من النتائج كان أهمها رسم جدول أعمال القرن (21) والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، مبادئ حماية الغابات[٢١].

٣. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC)(١٩٩٢): في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بدأ صانعو القرار في النظر الى تغير المناخ باعتباره تهديداً كبيراً وشيكاً وليس احتمالاً بعيداً إذ جاءت توصيات برنامج الأمم المتحدة مؤكدة على ذلك [٢٢]،ويرمز للاتفاقية الإطارية بـ (UNFCCC)، عقدت الاتفاقية سنه 1992 صادق عليها (191) دوله[٢٣]، وتتكون الاتفاقية من (26) مادة ولهذه الاتفاقية مرفقات الأول يكون من (36) دولة والثاني يتكون من (25) دولة[٢٤]، وتلتزم تلك الدول بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحتباس (الأحترار العالمي)[٢٥]، وعدت التغييرات المناخية من أكبر التحديات التي تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرون لذا كان الهدف الجوهري من الاتفاقية هو تثبيت انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن النشاط البشري والحول دون أخلال الأنسان في النظام المناخي كما ونادت الاتفاقية بتطبيق العدالة المناخية، وتعزيز التنمية المستدامة، واتخاذ التدابير الوقائية لتخفيض الغازات الدفيئة والتكيف مع المناخ [٢٦].

٤. اتفاقية باريس (٢٠١٥): جرت القمة في العاصمة الفرنسية باريس من 30 نوفمبر – 12 ديسمبر 2015، وتم العمل بها 11/4/ 2016 وبحضور (134) دولة[٢٧]، إذ يعد مؤتمر باريس عام 2015 خطوة نحو تحقيق تغيير شامل في مكافحة التغير المناخي على مستوى الأمم المتحدة، إذ شكل توافقاً جديداً واسع النطاق على نموذج جديد، لم يكن المؤتمر مجرد إطار قانوني، بل كان جزءاً من عملية دعم وتعزيز التكيف والتخفيف للبلدان النامية على قدم المساواة مع الدول الأطراف بالإضافة إلى ذلك أكد المؤتمر على ضرورة التعاون الدولي وضرورة عدم الإسهام في أنشطة تؤثر سلباً على البيئة[٢٨].

ثانياً: أهم المنظمات والبرامج البيئية المتخصصة:

١. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP): تعد منظمة الأمم المتحدة الهيئة الرئيسة لمناقشة القضايا البيئية على المستوى العالمي، إذ تعمل على إيجاد حلول مرضية لمصالح وأهداف الدول المختلفة وتعد واحدة من أهم المؤسسات في النظام البيئي العالمي، إذ تعنى بمواجهة التحديات البيئية عبر تنظيم المؤتمرات الدولية، وإصدار التقارير، واتخاذ القرارات والتوصيات في المجال البيئي، كما تسهم من الناحية العملية من خلال إنشاء أجهزة متخصصة تعمل على تحقيق هذه الأهداف، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) الذي تأسس في عام 1972[٢٩]، يعد هذا البرنامج الجهاز الفرعي للمنظمة، وقد أنشئ ليختص بالقضايا البيئية، كما يعمل البرنامج على التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة والوكالات التابعة لها[٣٠].

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (W.M.O): أنشئت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (World Meteorological Organization) عام 1953 لتكون خليفة للمنظمة الدولية للأرصاد الجوية (1873–1953) (OMM)، التي كانت أول منظمة تنشأ بهدف تبادل معلومات الطقس بين دول العالم. تضم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (185) دولة عضو، وقد نشأت نتيجة إدراك أن أنظمة الطقس تنتقل عبر حدود الدول، مما يستلزم معرفة الضغط الجوي ودرجة الحرارة وسقوط الأمطار وغيرها من الظواهر الجوية للتنبؤ بالطقس بدقة، أنشأت المنظمة بموجب اتفاقية واشنطن في عام 1953، وتتولى مهام الأرصاد الجوية وكل ما يتصل بها، كما تعمل على وضع شبكة لمراقبة مستويات التلوث البيئي وتبادل المعلومات لرصد الأوضاع الجوية بالإضافة إلى ذلك، تسهم المنظمة في وضع وتطوير معايير عالمية لمراقبة الأحوال الجوية وتقديم التنبؤات الجوية الدقيقة التي تعد ضرورية لمختلف الأنشطة البشرية، مثل الزراعة والملاحة والطيران[٣١].

المبحث الثاني: النشاط البيئي للدبلوماسية العراقية وأفاق المستقبل.

أصبحت الدبلوماسية البيئية اليوم من أبرز القضايا التي تشغل الحكومات والمجتمعات حول العالم، وفي السياق العراقي فإن الدبلوماسية البيئية أصبحت قضية أمن وطني نظراً للتحديات البيئية التي يواجهها البلد، مثل التصحر وتلوث المياه، ومن هذا المنطلق ينقسم هذا المبحث على مطلبين يتناول المطلب الأول، **الأمن الوطني البيئي العراقي والتحديات البيئية** أما الثاني، **المؤسسات البيئية العراقية.**

المطلب الأول: الأمن الوطني البيئي العراقي والتحديات البيئية

أولاً: الأمن لغةً: الأمن في اللغة يمثل عدم الخوف والاطمئنان وهي من الفعل الثلاثي "أمن" يعني حقق الأمان أو جعل الشخص أو الشيء آمناً، وقد قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته"، مما يوضح أن الأمن هو الضد الكامل للخوف[٣٢]،أما **الأمن اصطلاحاً:** وبحسب قاموس أكسفورد فإنه: "حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق"[٣٣]، ويمكن تقسيم الأمن على مستويات وهي: **الأمن الفردي:** وهوما يتعلق وأمان الأفراد وحمايتهم من التهديدات المختلفة، **الأمن القومي:** ويرتبط بسلامة وأمن الدولة ككيان سياسي واقتصادي، **الأمن الدولي:** يتسع ليشمل مسائل الأمن الدولي مثل الحروب والنزاعات الدولية والأمن العابر للحدود مثل الأمراض الوبائية والتغير المناخي، والذي يعنينا من المنظور الدبلوماسي هو المستويان الأخيران للأمن أي المستوى القومي والمستوى الدولي، **الأمن البيئي العالمي يعني:** "الشعور بالاطمئنان على البيئة وتأمين مواردها في الحاضر والمستقبل) ولا يتحقق هذا الأمن البيئي إلا إذا بلغ وعي الإنسان مرحلة يدرك فيها أهمية دوره هو في الحياة، وأهمية ودور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية للحياة"[٣٤].

الأمن الوطني البيئي العراقي: إن المفهوم الجديد للأمن القومي أو الوطني تحرر بشكل كبير من إطاره التقليدي القائم على المفهوم العسكري للأمن الى مفهوم شمولي للأمن الوطني، تشكل فيه الأبعاد البيئية عنصراً أساسياً، يحتم الانتقال من إدارة الأزمات الى إدارة المخاطر البيئية، وعلى الصعيد الوطني نجد أن التحديات المناخية تشكل أحد أهم تحديات الأمن الوطني في العراق والتي تتمثل بما يلي:

١. **شحة المياه في العراق:** يواجه العراق تحديات في مجال الأمن المائي نتيجة نقص الموارد المائية وعدم انتظام الهطول المطري، إذ تقل حصة الفرد من المياه العذبة عن (1000) متر مكعب سنويًا، وهذا مؤشر خطير إلى الذهاب باتجاه الجفاف[٣٥].

٢. **القضاء على الزراعة:** في عام 2021 شهد العراق ثاني أكثر مواسمه جفافًا منذ (40)عامًا بسبب انخفاض ملحوظ في هطول الأمطار وعلى مدى الأربعين عامًا الماضية، انخفضت تدفقات مياه نهري الفرات ودجلة، التي تمثل ما يصل إلى (98%) من مياه سطح العراق كما جفت الأهوار التاريخية في الجنوب، التي تعد أحد عجائب التراث الطبيعي ومع تزايد درجات الحرارة في العراق إذ وصلت أعلى درجة حرارة إلى حوالي (54) درجة مئوية في البصرة انخفاض منسوب مياه الأنهار مما يشكل تهديدًا للملوحة على الأراضي الزراعية[٣٦].

٣. **الهجرة:** حذرت وكالة الأمم المتحدة للهجرة من تفاقم الأوضاع في العراق بسبب التهديدات البيئية والتغيرات المناخية في السنوات الست الماضية، نزح الآلاف من مناطقهم في المحافظات الجنوبية والوسطى، مع تأثر مناطق أخرى أيضاً، البيانات الخاصة بالهجرة والمتعلقة بالمناخ تظهر تفاعلًا معقدًا بين التغير المناخي وديناميات الهجرة ارتفاع درجات الحرارة والجفاف [٣٧].

٤. **تأثير المناخ على الأنسان:** يحتل العراق المرتبة (61) من بين (163) دولة في مؤشر اليونيسف للمخاطر المناخية، وقد تم تصنيفه كخامس دولة معرضة لنقص المياه والغذاء وارتفاع درجات الحرارة القصوى[٣٨].

ولكن يبقى التساؤل المطروح عن آلية عمل الأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ في هذا الصدد ولبيان ذلك لابد من الإشارة إلى أن استراتيجية الأمن القومي العراقي بعد عام 2003 تركز بشكل أساس على تحقيق الاستقرار والأمن الوطني وتتميز هذه الاستراتيجية بتركيزها على المصالحة الوطنية بين جميع شرائح المجتمع العراقي، سواء كانوا سياسيين أم مواطنين عاديين، وتهدف هذه المصالحة إلى تقليل الانقسامات وتعزيز التضامن الوطني، مما يسهم في تعزيز الأمن الداخلي والوقاية من التهديدات الخارجية والداخلية[٣٩]، فالأمن الداخلي في العراق ضرورة قصوى لكن التغيرات المناخية تلقي بظلالها على أولياته، فالسيد(غلام إسحق زي)، نائب الممثلة الخاصة للأمين العام، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق، أطلق تحذيراً أممياً حول الوضع في العراق، قائلا" "تغير المناخ أكبر تهديد يواجهه العراق على الأطلاق (ظاهرة التغير المناخي) والتي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي والموارد المائية كونه يتسبب في تدهور الأراضي، وحدوث فيضانات، ونقص في الموارد المائية لذا يجب تكثيف الجهود لتنمية استراتيجيات مقاومة للجفاف، مثل تحسين إدارة المياه وتعزيز الزراعة المستدامة الإجراءات الوقائية والتعاون الدولي يجب أن تكون في صميم الجهود للتصدي لهذا التحدي الملح"[٤٠].

ثانياً: التهديدات الأمنية التي تترتب على التحديات البيئية العراقية:

١. **الأمن الغذائي:** مفهوم الأمن الغذائي كما طرحه البنك الدولي هو "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله"[٤١]، ولتوفر الأمن الغذائي أربعة مقومات وهي: الوفرة، الانتفاع، الاستقرار، إمكانية الحصول على الطعام، وفي العراق بعد العام 2003، تأثرت الزراعة في العراق بالوضع السياسي والإداري المربك، كما أن الأمن الغذائي تؤثر فيه عدة جوانب كالجانب الزراعي ونوعية الأراضي وملكيتها والأيدي العاملة فيها والتصحر

والملوحة، مما يجعل هذه المشكلة عامة للمجتمعات كافة في العراق[٤٢].

٢. **الأمن المائي:** وللمياه أثار مباشرة على تأمين مستوى الأمن الغذائي فعلى سبيل المثال يبلغ نهر الفرات (2300) كم ويدخل منه في العراق (1213) كم أي نسبة (58%) فتبلغ حصة العراق وفق الاتفاقيات بين العراق وسوريا(58%) وحصة سوريا (42%) ولعدم وجود اتفاقية عالمية بين الأقطار الثلاثة لتنظيم حصص توزيع نهر الفرات بشكل عادل مما يلقي بنوع من الضبابية على مستقبل التنمية الزراعية والعلاقات السياسية وهذا ما يجعل المنطقة في حالة من التوتر، وتقدر احتياجات العراق من المياه سنوياً (23) بليون متر مكعب، تسهم تركيا بنهر دجلة بما يقدر بـ(51.9%) أما احتياجها فيقدر بـ(51.9%) واحتياج سوريا يقدر بـ(2.60%) بليون متر مكعب، أما العراق فيسهم بنهر دجلة بما يقدر بـ(48%) أي ما يقارب (2.60) بليون متر مكعب، أما مقدار احتياجها يساوي (45) بليون متر مكعب أي أن هناك عجز يقدر بـ(5.80) بليون، كذلك عاش العراق وضعاً متخلفاً في مجال تنظيم الثروة المائية سواء على صعيد الاستثمار أو الخزن أو التصريف وهذا ما يزيد نسبة الملوحة والتصحر بالتزامن مع غياب السياسات الخاصة بمعالجة التصحر والذي يقود إلى حتمية ضعف الإنتاج الزراعي[٤٣]،،تواجه العراق تحديات عديدة تعيق تحقيق الأمن المائي، إذ تؤثر هذه التحديات على القدرة على إدارة وتوزيع الموارد المائية بشكل فعّال ومستدام ومن بين هذه التحديات:

١. **التغيرات المناخية:** تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعًا في درجات الحرارة بمعدل يصل إلى مرتين أسرع من متوسط ارتفاع درجات الحرارة العالمية وفي العراق يحدث ارتفاع في درجات الحرارة بمعدل يتراوح بين مرتين إلى سبع مرات أسرع من ذلك، وهو ما يزيد من التحديات التي تواجه الأشخاص في التكيف مع نقص المياه ويزيد الاحتباس الحراري من صعوبة توفير الموارد المائية اللازمة [٤٤].

ويعد العراق من اكثر الدول هشاشة أمام ظاهرة التغيرات المناخية كالجفاف والتصحر والتي تلعب دوراً رئيساً في الشح المائي وتقود إلى تفاوت كميات المياه الواردة اليه من النهرين إضافة إلى انخفاض هطول الامطار[٤٥]، وأخيرا أثبتت الدراسات الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق انه في العشرين سنة القادمة وكنتيجة لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الامطار (10%) فأن المياه العذبة ستنخفض أيضاً بنسبة (20%) وأن الأراضي المروية ستنخفض بنسبة (22.8%) أي من (12.763) إلى (9.848) مليار دونم[٤٦].

٢. **ندرة المياه والإجهاد المائي:** هو عجز موارد المياه العذبة على تلبية الطلب على المياه ويؤثر ذلك على قارات العالم كافة، وقد أدرج المنتدى الاقتصادي العالمي هذا الملف في عام 2015 بعدّه أكبر خطر عالمي من إذ تأثيره المحتمل[٤٧]، وفيما يخص العراق فأنه بدأ يتحول من بلد فائض مائي إلى بلد عوز وفقر مائي بسبب صعوبة التعامل من قبل الجهات في مسالة تخزين مياه الامطار وتنظيم تصريف المياه من المناطق الرطبة كالأهوار، يضاف إلى أسباب ندرة المياه هو زيادة السكان وارتفاع نسبة الطلب على المياه الذي ارتفع من (48) مليار/ م^3 عام 2000 إلى ما متوقع (117) مليار/ م^3 في 2025.ويتوقع المؤشر العالمي أنه بحلول 2040 ستصبح بلاد الرافدين أرضا بلا انهار[٤٨] مما قد يحتم علينا وضع رؤية لعراق ما بعد النهرين والجداول الأتية توضح ذلك.

٣. التحديات الداخلية: على الرغم من صدور سبعة دساتير في العراق منذ دستور عام 1925 وحتى تغيير النظام السياسي في عام 2003 وصدور دستور 2005، إلا أن الأغلبية لم تتناول موضوع إدارة الموارد المائية سوى بمادة واحدة فقط على سبيل المثال، وهذا يبرز الحاجة الماسة إلى إصلاحات قانونية ودستورية لتعزيز إدارة الموارد المائية في العراق، وضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في الوصول إلى المياه بشكل عادل ومستدام[٤٩].

المطلب الثاني: المؤسسات البيئية العراقية: الفرص والتحديات.

أولاً: المؤسسات البيئية العراقية: اتصفت المرحلة ما بعد عام 2003 بعدم وضوح الرؤية السياسية بسبب التعارض الحاصل بين المصالح الداخلية، وتأثيرات المجتمع الدولي أتسمت السياسة الخارجية بعدم القدرة على الموازنة بين المصالح الوطنية من جهة وتأثيرات القوى الخارجية الإقليمية والدولية [٥٠]، لذلك حملت الدبلوماسية العراقية المتمثلة بوزارة الخارجية العبء بعد التغيير الجذري الحاصل في عام2003 ومبادئ الدستور العراقي لعام 2005،وفي هذا الصدد يمكن القول أن للبعد المؤسسي أهمية كبيرة كونها تحقق التكامل والتنسيق وتعزيز الكفاءات وتحقيق الأهداف الوطنية وتمكين الدولة من القدرة على مواجهة التحديات الجديدة على الساحة الدولية، وفي العام 1986 اصدر المشرع العراقي قانون رقم (76) يعد أول قانون لحماية وتحسين البيئة في العراق والذي أُلغي بقانون رقم(3) لسنة 1997 والذي أُلغي هو الأخر بقانون (27) لسنة 2009 والذي لايزال نافذاً إلى يومنا هذا، ووفقا لهذا القانون فأن هناك جهتين أساسية نافذة وهي ووزارة البيئة، ومجلس حماية وتحسين البيئة، وجهة فرعية وهي مجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظة [٥١]، تحولت النظرة بعد 2003 تجاه العمل البيئي بمنظور أوسع وشمولي أكثر مما سبق إذ جاءت الفقرة ثالثاً من المادة 114 من الدستور العراقي لسنة 2005 لتنص على أنه: "يجب رسم السياسات البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم" [٥٢]، ومن أهم المؤسسات:

١. وزارة البيئة: تأسست وزارة البيئة العراقية بعد الاحتلال الذي حصل في عام 2003 بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (44) لسنة 2003[٥٣]، وهي تعد الجهة القطاعية في مجالات حماية البيئة وتحسينها على الصعيدين الداخلي والدولي، أي أن وزارة البيئة هي الجهة المسؤولة من الناحية التنفيذية والرقابية عن كل ما يخص حماية وتحسين البيئة وعلى المستويين الوطني والدولي[٥٤]، تهدف الوزارة إلى حماية وتحسين البيئة للحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال[٥٥].

٢. وزارة الخارجية: ونتيجة لأهمية التحديات البيئية وأدراكاً منها لذلك استحدثت وزارة الخارجية قسم للبيئة، ويناقش قسم البيئة في وزارة الخارجية والذي هو حلقة الوصل بين الممثليات والسفارات التي تتواجد في ساحة عملها وبين الجهات العراقية ذات العلاقة والتي تتابع المراسلات وتتخذ اللازم بصددها ومن اهم الملفات التي تناقشها هي: ملف البيئة (وما يصدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي)، ملف المياه بجوانبه (المتعلقة بجودة وإدارة المياه)، وملف التنمية المستدامة وملف الأمن الغذائي، وملف مصادر الطاقة المتجددة، واتفاقيه الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة للتصحر، وملف الاتفاقيات الكيمياوية (بازل وستوكهولم وروتردام

وسايكم وميناماتا)، واتفاقية (رامسار) للأراضي الرطبة، واتفاقيات حماية الحيوانات المهددة بالانقراض والطيور المهاجرة والأصناف النادرة، وملف الحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة البحرية، وتتحدد مهام قسم البيئة في وزارة الخارجية بقراءة وتحليل ومحاولة توجيه القرارات والتقارير الدولية الصادرة عن الهيئات الأممية، وأبداء المشورة للجهات الحكومية المعنية، محاولة التحشيد للموقف الوطني عبر الدخول وتكوين التكتلات ومجاميع الضغط، التمثيل في الاجتماعات الدولية والوفود الرسمية.

ومن الجدير بالذكر أن قسم البيئة في وزارة الخارجية له ارتباط مع باقي الوزارات بالسياقات المعتمدة في المخاطبات تحت مظلة دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية، وأن القسم غير مسؤول عن عقد الاتفاقيات وإنما يكتفي بالاطلاع عليها وقراءتها فنيا وسياسي وأبداء الرأي للوزارات المعنية ومعرفة ما اذا فضلت هذه الوزارات الانضمام اليها أم لا، ويتم اخذ رأي الوزارات من قبل الدائرة القانونية للأمانة العامة وتتم الأمور بالسياقات الاعتيادية وتعرض على البرلمان للموافقة عليها ومن ثم مصادقة رئيس الجمهورية ثم يتم نشرها بالجريدة الرسمية ثم يتم تبليغ قسم المعاهدات بالأمم المتحدة بالانضمام للمعاهدة، وعند دخول الاتفاقية حيز النفاذ تتشكل لجنة وطنية اذا كانت الاتفاقية تشمل اكثر من وزارة تُعرض عليها التقارير أو التحديثات ويكون ارتباطاها بسكرتارية وزارة الخارجية، وبالنسبة للدبلوماسي البيئي فلا يوجد في هذا القسم دبلوماسي تحت هذه التسمية وإنما يوجد دبلوماسي متخصص بالمنظمات الدولية أو العلاقات الثنائية أو أصناف القنصلية والسلك الإداري والمالي [٥٦]، أما مهام الشرطة البيئية فترتكز حول التنظيم الإداري البيئي وأتباع الطرق والوسائل القسرية إذا اضطرت لحماية النظام العام[٥٧]، كما جاء في قانون حماية وتحسين البيئة، المادة (10)، من قانون (27) لسنة 2009[٥٨]، وللمراقب البيئي* صلاحيات قانونية تسمح له بالمشاركة في عمليات الضبط القضائي المتعلقة بمخالفات بيئية إذ يمكنه التعاون مع عناصر الشرطة البيئية لضمان تنفيذ القوانين البيئية وتطبيق العقوبات على المخالفين ويفرز هذا الدور القانوني حماية البيئة والحفاظ على جودة البيئة العراقية[٥٩].

ثانياً: المبادرات الوطنية للتصدي للتحديات المناخية: ومع تزايد الوعي بأهمية حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي، يأتي دور انضمام العراق إلى الاتفاقيات البيئية الدولية كخطوة حاسمة في تعزيز جهود الحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، كونه يعاني من تحديات بيئية متعددة تستدعي التدخل العاجل والشامل ولعل أهمها:

١. **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لسنة 1992:** وتهدف الاتفاقية إلى مواجهة التغييرات المناخية وإيجاد حل للأحترار الكوني ومحاولة التقليل من نسب الغازات الدفيئة بنسبة (5-8%)، وقد أنظم العراق إلى هذه الاتفاقية حسب قانون رقم(7) في 2009/3/23[٦٠]، هدف الدبلوماسية العراقية في ما يخص مواجهة التغيرات المناخية ووضع العراق في دائرة الخطر ومن ضمن الدول التي تكون في اطار مناطق المناخ العالمي الأكثر قسوة والذي يفتقر إلى المساحات الخضراء بالإضافة إلى انبعاثات الغاز الكربوني، وتوجيه الجهود الدولية لحل هذه الأزمات والتي يتعذر حلها دون تظافر الجهود الدولية [٦١].

٢. **الاتفاقيات الكيميائية بازل –روتردام –ستوكهولم سايكم:** والتي تهدف الى مكافحة الاتجار الدولي بالمواد الكيمياوية الخطرة على صحة الأنسان وبيئته، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2004[٦٢].

٣. المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME).

٤. مبادرة القضاء التام على الحرق التلقائي للغاز بحلول عام 2030.

٥. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة: وهي اتفاقية دولية مختصة بالمحافظة على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعني بالأراضي الرطبة لكونها موطناً للطيور المائية دخلت حيز التنفيذ عام 1975 وأنضم اليها العراق عام 2008 .

٦. اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون: هي اتفاقية دولية تهدف لحماية طبقة الأوزون والتخلص التدريجي من المواد المتسببة بأحداث الخلل في طبقة الأوزون [٦٣]، بدأ العمل فيها عام 2009 بالتعاون مع الدول الأطراف وتمويل من الصندوق المتعدد الأطراف لاتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويتم التعاون مع وحدة الأوزون في وزارة البيئة العراقية بتنفيذ مشروع الخطة الوطنية والذي بدأ العمل به عام2010 [٦٤].

٧. اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية – هلسنكي1992 رقم (17) لسنة 2020[٦٥].

٨. اتفاق باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام 2015[٦٦] استناداً إلى أشعار الأبداع الوارد من الأمم المتحدة والذي يشير إلى أليه استناداً إلى المادة (21) من الاتفاق المذكور، أضافة إلى أنه تم طرح مشروع البلاغ الوطني الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والتي بدأت عام2015 ويقضي هذا المشروع بضرورة إيفاء العراق بالتزاماته تجاه هذه الاتفاقية والتي تتضمن الكشف عن مخزون غازات الاحتباس الحراري وتقسيم المخاطر المحتملة، وقد دخلت حيز النفاذ في 2021/12/1 بالنسبة للعراق[٦٧].

٩. اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق (إذ تم إتمام عملية إيداع وثيقة انضمام العراق إلى اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق بتاريخ 2021/9/16 وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ تجاه العراق بتاريخ 2021/9/21 طبقاً لإشعار الإيداع الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في2021/9/21)

أما على مستوى التشريعات الداخلية فتم إقرار وثيقة المساهمات الوطنية العراقية (NDC)* بتاريخ 2021/10/14، لتوجيه التحول الاقتصادي وإرساء مفهوم الاقتصاد الأخضر والدخول في أسواق الكربون واستقطاب فرص استثمارية جديدة ومشاركة أكبر للقطاع الخاص والشباب في الاقتصاد الأخضر.

الخاتمة

انتقلت المشاكل البيئية في العقود الأخيرة من دائرة الاهتمام الهامشي إلى صلب المناقشات الدولية، حيث أصبحت الدبلوماسية البيئية أو الخضراء تحتل مكانة بارزة منذ مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢. تميزت هذه الدبلوماسية بإعطاء الأولوية للقضايا البيئية واعتمادها على المفاوضين التكنوقراط بدلاً من الدبلوماسيين التقليديين، مما أسهم في دمج المصلحة القومية مع المصلحة العالمية. خلال فترة زمنية قصيرة، استطاعت الدبلوماسية البيئية ترسيخ أطر قانونية وممارسات دولية نقلت القضايا البيئية من الالتزامات الأدبية إلى المسؤولية الدولية القانونية.

في العراق شهدت الدبلوماسية البيئية انطلاقتها الحقيقية بعد عام ٢٠٠٣، حيث تفاقمت التحديات البيئية مثل تغير المناخ، الاحتباس الحراري، والجفاف. رغم المناقشات والاتفاقيات العديدة، لم ترقَ هذه الجهود إلى مستوى التحديات بسبب الصراعات السياسية والفساد المالي والإداري وغياب التنسيق والافتقار

إلى الكفاءات المتخصصة في وزارة الخارجية أضعفا الأداء العام للدبلوماسية البيئية في العراق، نستنتج من ذلك أن التحديات البيئية تهديدًا هامًا للأمن الوطني في العراق، كما ويرتبط الأمن البيئي الوطني بالأمن الدولي، وتعمل الدبلوماسية البيئية كحلقة وصل بين المستويين، ورغم وجود جذور للدبلوماسية البيئية قبل ٢٠٠٣، إلا أن الانطلاقة الحقيقية كانت بعد هذا التاريخ، كما أن الإنجازات المحققة لا ترقى لمستوى التحديات البيئية، و للخلافات السياسية ونهج المحاصصة أثرّا سلبًا على الدبلوماسية البيئية، ومن الواضح غياب رؤية واستراتيجية وطنية واضحة في إدارة السياسات البيئية، ويلاحظ إن إدارة ملف المياه تعكس قصور الأداء في الدبلوماسية البيئية.

الهوامش

(١) أدمون جوف، العلاقات الدولية، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٣، ص٢٤٤.

(2) Ernest Petric,Foreign Policy from conception on Diplomatic Practice ,Martinus Nijhoffpublishers ,Boston , 2013,PP, 5-7.

(٣) علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق، عمان،٢٠٠٤، ص٢٥.

(4) Costas M.Constantino and other, The Sage Handbook of Diplomacy, British library, London, 2016, OP. cit.

(5) Ibid, p.7.

(٦) شيخة أحمد الحوسني، تقرير حالة البيئة في أمارة أبو ظبي ٢٠١٧ التغير المناخي، هيئة البيئة، أبو ظبي،٢٠١٧، ص١٠٩.

(7) Michael J.Ring and other, Causes of the Global Warming observed since the 19th Century, University of Illinois, Department of Atmosheri science, Urbana, vol.(2),2012,p.401.

(٨) خالد السيد حسن، التغييرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص١٩.

(٩) سوزي رشاد، انعكاسات توازن القوى الدولي على قضايا المناخ، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٣)، العدد(٢١٣) مركز الأهرام، القاهرة، تموز يوليو ٢٠١٨، ص١٤.

(10) Barry.c, Green Political Theory, Queens University Belfast Research Porte, London, 2014, P. 4.

(١١) ماثيو باترسون مجموعة مؤلفين، النظرية الخضراء، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٩٠.

(12) Iskander Erzini Vernoit, Sonia Dunlop, James Hawkins, Dileimy Orozco, The European investment Bank: Becoming The EU climate bank, Report, July 2020, p.38.

(13) Leila Nicolas, Elie Kallab, Effective Forms of Environmental Diplomacy, United Kingdom, Routledge, 2021,p p.56-57.

(14) Jean - Robert leguey - feilleux, global governmance diplomacy, library of Congress cataloging and publishing data, England, 2017, p.218

(15) Gunther Handel, declaration of the untid nations conference on the human environment Stockholm declaration 1972 and the Rio declaration on environment and development 1992, Tulane university USA, p.41.

(16) Miqule mynoz and Adil Najam, Rio +20: another world Summit, Boston university, Massachusetts , 2009, p.2.

(17) Jean-Robert, Op. Cit, p. 219.

(١٨) سُلافه طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة، ط (١)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٤.

(١٩) عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، ط (١)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٥٦.

(20) United Nations Environment and Development Report, of United Nations Conference Human Environment Stockholm, Sweden 1992, P.2.

(٢١) سُلافه طارق عبد الكريم الشعلان، مصدر سبق ذكره، ص38.

(22) D.Bodansky The United Nations Framework Convention on Climate Change:A Commentary ,Yale Journal of International Law,Vol.18;451,1993,p p . 473-474.

(٢٣) سعيد فتوح مصطفى النجار، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، جامعه طنطا، كلية الحقوق، القاهرة، 2018، ص29.

(٢٤) برنامج الامم المتحدة للبيئة، دراسة التشريعات البيئية في الدول العربية ومدى التزامها بمتطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديثية، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص25.

(٢٥) سعيد فتوح مصطفى النجار، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٢٦) شكراني الحسين، المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (١٨)، العدد (٥٥-٥٦)، بيروت، أكتوبر ٢٠١١، ص١٥٥.

(27) Pierre Marie Dupuy and Georges E. vinoelles, international environmental, Second Edition, Cambridge university press, England, 2017,p.78.

(٢٨) موج مهند علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ –الدراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، عمان، ٢٠١٧، ص٩٨.

(٢٩) سميني محمد الصغير، وبن تغرى موسى، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث، الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة نموذجا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المركز الجامعي، بريكة، المجلد (١٣)، العدد(٢)، ٢٠٢١، ص٥٠٩.

(٣٠) رياض صالح أبك العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٠١.

(٣١) واعلي جمال، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٢٧.

(٣٢) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب الجزء(١١)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، ص١٤٠.

(33) Oxford world power, Oxford University press eleventh impression, London, 2004, p.671.

(34) Nicole Detraz & Michele M. Betsill, "Climate change & Environmental Security: for whom the discourse shifts," International Studies Perspectives, Vol 110 , 2009 , p. 306.

(٣٥) قصي فاضل عبد، التغير المناخي في درجة حرارة وأمطار العراق، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٤٥)، ٢٠١٩، ص٣٦٦.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) وكالة الأمم المتحدة، حان الوقت لاتخاذ إجراءات كبيرة بشأن المناخ في العراق، متاح على الموقع:

https://iraq.iom.int/ar/news/han-alwqt-latkhadh-ajraat-kbyrt-bshan-almnakh-fy-alraq
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/١٩.

(٣٨) أثار تغير المناخ على الأطفال والشباب في العراق، موقع اليونيسف، متاح على الموقع:
https://www.unicef.org/ar تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/١٩

(٣٩) دينا محمد جبر وابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام٢٠٠٣، المجلة الدولية والسياسية، العدد (٢٣)، ٢٠١٣، ص١٠.

(٤٠) غلام إسحاق زي، المناخ والبيئة في العراق، موقع الأمم المتحدة، متاح على الموقع:
https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115457، تاريخ الزيارة،٢٠٢٤/٤/١٨.

(٤١) مقداد عبد الوهاب الخطيب، تحديات الاقتصاد الأخضر في العراق، مجلة التربية الأساسية، الجامعة التكنولوجية، مركز البحوث البيئية، العدد(٧٤)،٢٠١٢، ص٢٢٨.

(٤٢) رشيد باني شنان الظالمي، الأمن الغذائي في العراق: المشكلات والحلول، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مركز دراسات البادية وبحيرة ساوه، مجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١٢، ص، ص٥، ٦، ٧.

(٤٣) رشيد باني شنان الظالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧.

(٤٤) مها ياسين، النشاط المناخي في العراق: مسعى أخر، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢، ص٣.

(٤٥) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) – شدة تأثر المنطقة بالجفاف الاجتماعي والاقتصادي، التقرير الأول عن التنمية المائية، نيويورك، ٢٠٠٥، ص٥.

(٤٦) التقرير النهائي للدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق ٢٠١٥ –٢٠٣٥، وزارة الموارد المائية، جمهورية العراق، ص ص٢١٧ ،٢٢٠.

(47) Water crises are a top global risk, 16, Jan 2015, Available on the website https://www.weforum.org/agenda/2015/01/why-world-water-crises-are-a-top-global-risk/ , Date of visit10/5/2024.

(48) Tianyi Luo, These 20 Water-Stressed Countries Have the Most Solar and Wind Potential 10, May, 2018, available in https://www.wri.org/insights/these-20-water-stressed-countries-have-most-solar-and-wind-potential , Date of visit 10/5/2024.

(٤٩) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ص ٤٤، ٦٩.

(٥٠) محمد الحاج حمود، محمد الحاج حمود، المفاوضات الدولية والسيادة الوطنية، ط(١)، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٩، ص١٥ .

(٥١) مقابلة أجرتها الباحثة بالعقيد الفيزيائي المختص بالتغيرات المناخية ومدير الشرطة البيئية في جانب الكرخ وممثل الشرطة البيئية في العراق، بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ في بغداد ضمن فعاليات المؤتمر الأول (لجنة المناخ الوطنية)، الذي أعدته منظمة ميرسي كور الدولية في فندق المنصور ميليا.

(٥٢) دستور العراق لعام ٢٠٠٥، المادة ١٦٣.

(٥٣) الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة العراقية، متاح على الموقع: https://moen.gov.iq، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٤/٦/١

(٥٤) قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨، المادة/٢–ثانياً.

(٥٥) قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨، المادة /٣.

(٥٦) مقابلة أجرتها الباحثة مع الوزير المفوض ورئيس دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في وزارة الخارجية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(٥٧) ماهر صلاح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الإداري، دار ابن الأثير للنشر، الموصل، ٢٠٠٩، ص٥٧.

(٥٨) المادة ١٠من قانون حماية وتحسين البيئة لسنة ٢٠٠٩ تضمنت المهام التالية: ١.المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل وحلقات تقسيم الأثر البيئي التي تنظمها وزارة البيئة والجهات الأخرى المكلفة بحماية البنية لتحقيق أهداف حماية البيئة وتحسينها، ٢.اغلاق المنشآت وإيقاف النشاطات المخالفة للشروط الصحية والبيئية أو التي تسبب خطراً بيئيا.

(*) المراقب البيئي: وقد عرفت المادة ٢/ عشرين من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المراقب البيئي بأنه الموظف المسمى بموجب أحكام هذا القانون لمراقبة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالبيئة لا يقتصر دور المراقب البيئي في الرقابة البيئية على التشريعات البيئية البحتة كقانون حماية وتحسين البيئة وقانون وزارة البيئة والأنظمة والتعليمات التي تصدرها وزارة البيئة وإنما يتعداه ليشمل جميع التشريعات المتعلقة بالبيئة حتى لو تضمنتها التشريعات الأخرى بغض النظر عن جهة إصدارها سواء أكانت وزارة البيئة أم غيرها ولكن المشرع العراقي لم يورد تعريفا للمراقبة البيئية رغم ذكرها في نصوص متفرقة، للمزيد ينظر: مازن ليلو راضي، القضاء الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٨، ص٥٣.

(٥٩) قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩، المادة ٢٤/ثانياً.

(٦٠) الاتفاقيات البيئية الدولية، بيانات وزارة البيئة العراقية، الاتفاقيات البيئية العراقية، بغداد، ٢٠٢٢.

(٦١) مصطفى محمد راضي، ملامح تغير المناخ في العراق، مجلة البحوث النيابية، العدد (٥)، مجلس النواب العراقي، ٢٠٢٣، ص٨.

(٦٢) فوزي حسين الحديثي، عماد خليل عيدان الواقع البيئي وتحدياته في العراق للمدة (١٩٨٠ –٢٠٠٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد العدد(١٦)، ٢٠١٤، ص٧.

(٦٣) ورقة موقف معدة من قبل قسم البيئة في دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية، وزارة الخارجية، ٢٠٢١.

(٦٤) طلال بدر عبد الله الحمداني، دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية: دراسة قانونية، ط (١)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٢٢٧.

(٦٥) الوقائع العراقية، العدد (٤٦٢٨)، لسنة ٢٠٢١، ص١.

((٦٦) الوقائع العراقية، العدد (٤٦١٨)، لسنة ٢٠٢١، ص١.

(٦٧) كتاب الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة / نيويورك، الموجه إلى دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في وزارة الخارجية، ذي العدد (١٥٢/٢٢/٢) بتاريخ (٢٠٢١/١١/٢)، بعنوان انضمام جمهورية العراق إلى اتفاق باريس بشأن المناخ.

(*) وثيقة المساهمات المحددة وطنياً: تعد هذه الوثيقة هي وثيقة استراتيجية شاملة حول رؤية العراق تجاه التعامل مع مختلف قضايا التغيرات المناخية وجزء من التزاماته تجاه اتفاق باريس إذ تمت المصادقة على هذه الوثيقة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٦) لسنة ٢٠٢١ وتهدف إلى تنويع مصادر اقتصاد العراق من خلال تقديم مجموعة من المشاريع والبرامج الخاصة، للتفصيل ينظر: وثيقة المساهمات المحددة وطنياً أتجاه الاتفاق الجديد لتغير المناخ، وزارة البيئة العراقية، ٢٠١٥، ص ١٤، ١٥، ١٦.

المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: الوثائق والتقارير باللغة العربية:

١) الاتفاقيات البيئية الدولية، بيانات وزارة البيئة العراقية، الاتفاقيات البيئية العراقية، بغداد، ٢٠٢٢.

٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للسنة ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، ٢٠٠٩.

٣) التقرير النهائي للدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق للسنوات ٢٠١٥ –٢٠٣٥، وزارة الموارد المائية، جمهورية العراق.
٤) تقرير يوضح الواردات المائية السنوية والمستقبلية لنهر الفرات، المركز الوطني لإدارة الموارد المائية – وزارة الموارد المائية، بغداد، ٢٠١٩.
٥) الدليل المصور الناس والحياة البرية في الأهوار العراقية، الجزء الأول، لسنة ٢٠١٨.
٦) شيخة أحمد الحوسني، تقرير حالة البيئة في أمارة أبو ظبي ٢٠١٧ التغير المناخي، هيئة البيئة، أبو ظبي،٢٠١٧.
٧) قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨.
٨) الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة / نيويورك، الموجه إلى دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في وزارة الخارجية، ذي العدد (١٥٢/٢٢/٢) بتاريخ (٢٠٢١/١١/٢)، بعنوان انضمام جمهورية العراق إلى اتفاق باريس بشأن المناخ.
٩) ورقة موقف معدة من قبل قسم البيئة في دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية، وزارة الخارجية، لسنة ٢٠٢١.
١٠) وثيقة المساهمات المحددة وطنياً أتجاه الاتفاق الجديد لتغير المناخ، وزارة البيئة العراقية، ٢٠١٥.

ثانياً: المعاجم والموسوعات:

١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب الجزء(١١)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة:

١) أدمون جوف، العلاقات الدولية، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٣.
٢) إسماعيل نجم الدين زنكنه، القانون الإداري البيئي دراسة تحليلية مقارنة، ط (١)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.
٣) خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ط (١)، مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١.
٤) رياض صالح أبك العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي السنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٥) سعيد فتوح مصطفى النجار، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، جامعه طنطا، كلية الحقوق، القاهرة، 2018.
٦) سُلافه طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة، ط (١)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.
٧) شكري أبراهيم الحسن، مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها، دار المعارف المكتبية الجامعية، البصرة، ٢٠١٩.
٨) طلال بدر عبد الله الحمداني، دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية: دراسة قانونية، ط (١)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٢.

٩) عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، ط (١)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.
١٠) علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق، عمان،٢٠٠٤.
١١) ماثيو باترسون مجموعة مؤلفين، النظرية الخضراء، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
١٢) مازن ليلو راضي، القضاء الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٨.
١٣) ماهر صلاح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الإداري، دار ابن الأثير للنشر، الموصل، ٢٠٠٩.
١٤) مايكل زيمرمان، الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الأيكولوجيا الجذرية، ترجمة: معين شفيق رومية، ج (١)، سلسلة عالم المعرفة (٣٣٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٦.
١٥) محمد أحمد السامرائي، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، دار رضوان للنشر، عمان، ٢٠١٤.
١٦) محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨.
١٧) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
١٨) مها ياسين، النشاط المناخي في العراق: مسعى أخر، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢.
١٩) موسعي ميلود، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ظل التنمية المستدامة، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر،٢٠٢١.
٢٠) هشام بشير، رؤية مصر 2030 لقضية التغيرات المناخية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط، المؤتمر الدولي مستقبل منطقه الشرق الأوسط، جامعة عين الشمس، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، القاهرة، 2020.
٢١) وليد محمود أبو سليم وآخرون، الأمن المائي العربي، مؤسسة حمادة للدارسات الجامعية والنشر، الأردن، ٢٠١١.

رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١) حسين عبد الأمير بكه، السياسة المائية العراقية لضمان الأمن المائي ومعالجة شحة المياه، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، بغداد،٢٠١٩.
٢) موج مهند علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ –الدراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، عمان، 2017.
٣) هاجر علية، دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن البيئي، منظمة السلام الأخضر نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، ٢٠١٥.
٤) واعلي جمال، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر،٢٠١٠.

خامساً: الدوريات:

١) الوقائع العراقية، العدد(٤٦١٨)، لسنة ٢٠٢١.
٢) الوقائع العراقية، العدد(٤٦٢٨)، لسنة ٢٠٢١.
٣) دينا محمد جبر وابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام٢٠٠٣، المجلة الدولية والسياسية، العدد (٢٣)، ٢٠١٣.
٤) رشيد باني شنان الظالمي، الأمن الغذائي في العراق: المشكلات والحلول، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مركز دراسات البادية وبحيرة ساوه، مجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١٢.
٥) سميني محمد الصغير، وبن تغرى موسى، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث، الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة نموذجا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المركز الجامعي، بريكة، المجلد (١٣)، العدد(٢)، ٢٠٢١.
٦) شكراني الحسين، المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (١٨)، العدد (٥٥-٥٦)، بيروت، أكتوبر ٢٠١١.
٧) فوزي حسين الحديثي، عماد خليل عيدان الواقع البيئي وتحدياته في العراق للمدة (١٩٨٠ -٢٠٠٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد العدد(١٦)، ٢٠١٤.
٨) قصي فاضل عبد، التغير المناخي في درجة حرارة وأمطار العراق، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٤٥)، تشرين الأول ٢٠١٩.
٩) مصطفى محمد راضي، ملامح تغير المناخ في العراق، مجلة البحوث النيابية، العدد (٥)، مجلس النواب العراقي، ٢٠٢٣.
١٠) مقداد عبد الوهاب الخطيب، تحديات الاقتصاد الأخضر في العراق، مجلة التربية الأساسية، العدد(٦٤)، كلية التربية الأساسية جامعة الموصل،٢٠٢٢.

سادساً: مواقع الأنترنت:

١) أثار تغير المناخ على الأطفال والشباب في العراق، موقع اليونيسف، متاح على الموقع: https://www.unicef.org/ar، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/١٩ .
٢) الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP27)، الأمم المتحدة، متاح على الموقع: https://www.un.org/ar/climatechange/cop27، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٢١.
٣) الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (cop26) معاً من أجل كوكبنا، الأمم المتحدة، متاح على الموقع: https://www.un.org/ar/climatechange/cop26، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٣.
٤) غلام إسحاق زي، المناخ والبيئة في العراق، موقع الأمم المتحدة، متاح على الموقع: https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115457، تاريخ الزيارة،٢٠٢٤/٤/١٨ .
٥) الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة العراقية، متاح على الموقع: https://moen.gov.iq، تاريخ الزيارة،

١/٦/ ٢٠٢٤.

٦) وزراه المـــــوارد المائيـــــة العراقيـــــة، ٢٠٢٣/٥/٥، متـــــاح علـــــى الموقـــــع: https://www.bbc.com/arabic/in-depth-65807266، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٥/١٠.

٧) وكالـــة الأمـــم المتحـــدة، حـــان الوقـــت لاتخـــاذ إجـــراءات كبيـــرة بشـــأن المنـــاخ فـــي العـــراق، https://iraq.iom.int/ar/news/han-alwqt-latkhadh-ajraat-kbyrt-bshan-almnakh-fy-alraq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/١٩.

سابعاً: المقابلات:

١) مقابلة أجرتها الباحثة بالوزير المفوض رئيس دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في وزارة الخارجية العراقية (القائم بأعمال البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة في نيويورك حالياً)، د. عباس كاظم عبيد الفتلاوي، بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٦.

Sources and References in Foreign Languages

First: Documents and Reports:

1) Gunther Handel, declaration of the untid nations conference on the human environment Stockholm declaration 1972 and the Rio declaration on environment and development 1992, Tulane university USA.
2) Jean - Robert leguey - feilleux, global governmance diplomacy, library of Congress cataloging and publishing data, England, 2017.
3) United Nations Publications, Report of United Nations Conference Human Environment Stockholm, Sweden 1972.

Second: Dictionaries:

1) Oxford world power, Oxford University press eleventh impression, London, 2004.

Third: Books:

1) Barry .c, Green Political Theory, Queens University Belfast Research Porte, London, 2014.
2) Costas M.Constantino and other, The Sage Handbook of Diplomacy, British library, London, 2016.
3) Ernest Petric, Foreign Policy from conception on Diplomatic Practice, Martinus Nijhoff publishers, Boston, 2013.
4) Iskander Erzini Vernoit, Sonia Dunlop, James Hawkins, Dileimy Orozco, The European investment Bank: Becoming The EU climate bank, Report, July 2020.
5) Kishan S. Rana 21st century diplomacy, library of congress cataloging in and publishing, USA, 2011.

6) Leila Nicolas, Elie Kallab, Effective Forms of Environmental Diplomacy, United Kingdom, Routledge, 2021.
7) Pierre Marie Dupuy and Georges E. vinoelles, international environmental, Second Edition, Cambridge university press, England, 2017.
8) Stefu Ioan, Green Diplomacy The Chance to Mitigate the Effects of the Economic Crisis in the Context of Sustainable Development, 1st World Congress of Administrative & Political Sciences (ADPOL-2012), Procedia Social and Behavioral Sciences 81 (2013).

Fourth: Periodicals:

1) D.Bodansky The United Nations Framework Convention on Climate Change:A Commentary,Yale Journal of International Law,Vol.18;451,1993.
2) Michael J.Ring and other, Causes of the Global Warming observed since the 19th Century, University of Illinois, Department of Atmosheri science, Urbana, vol.(2),2012.
3) Miqule mynoz and Adil Najam, Rio +20: another world Summit, Boston university, Massachusetts , 2009.
4) Nicolas Firzli, climate: sense of urgency in Washington and renewed. Beijing 2015.

Fifth: Websites:

1) Tianyi Luo, These 20 Water-Stressed Countries Have the Most Solar and Wind Potential 10, May, 2018, available in https://www.wri.org/insights/these-20-water-stressed-countries-have-most-solar-and-wind-potential, Date of visit 10/5/2024.
2) Water crises are a top global risk, 16, Jan 2015, Available on the website https://www.weforum.org/agenda/2015/01/why-world-water-crises-are-a-top-global-risk/,Date of visit10/5/2024.